National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

كيف أصبح الشرق الأوسط ساحة لصراع بوتين على السلطة مع الولايات المتحدة 2

معهد واشنطن 2

"قنبلة موقوتة": في المخيمات السورية، مخاوف من عودة تنظيم الدولة الإسلامية..... 7

وول ستريت جورنال 7

بعد خمس سنوات على سقوط الخلافة، لا يزال الكثيركما هو في شمال شرق سوريا..... 9

معهد واشنطن 9

عام واحد على خريطة أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية على الصعيد العالمي..... 14

معهد واشنطن 14

إيران طلبت سرا من وكلائها عدم استفزاز أمريكا 19

واشنطن بوست 19

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن كاتبها أو ناشرها فقط

كيف أصبح الشرق الأوسط ساحة لصراع بوتين على السلطة مع الولايات المتحدة

معهد واشنطن

آنا بورشفسكايا

(اللغة الانجليزية) 9 آذار 2024

نص المقال: تمثل مبيعات الأسلحة والعلاقات العسكرية الروسية والنشاط شبه العسكري لروسيا في جميع أنحاء المنطقة حجر الزاوية في توسيع نفوذها المحلي وتعزيز مصالحها الاستراتيجية المناهضة للغرب.

يستمر الصراع في جميع أنحاء الشرق الأوسط بالتصاعد، ويبقى موقف الولايات المتحدة المستقبلي في المنطقة في صدارة مناقشات السياسة الخارجية .ومع ذلك، لن تكون هذه المناقشة مكتملة دون النظر إلى دور روسيا في المنطقة - وعلى وجه التحديد، كيفية استخدام موسكو للعلاقات الدفاعية لتمكين المنافسة طويلة الأمد مع الغرب في الشرق الأوسط.

في ظل التصعيد المستمر بين إيران ووكلائها من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، تبرز مسألة المنافسة طويلة الأمد بين القوى العظمى في المنطقة. ومن جانبه، يعتقد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أنه يخوض معركة وجودية مع الولايات المتحدة، والشرق الأوسط هو الساحة التي يَعتقد أن روسيا قادرة على تشكيل هذه المنافسة فيها.

وقبل الغزو الشامل لأوكرانيا في شباط/فبراير 2022، برزت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كثاني أهم سوق للأسلحة الروسية. وبرزت روسيا مجدداً كأحد أكبر مصدري الأسلحة في العالم، في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة.

ومع ذلك، مع تركيز موسكو على أوكرانيا، لا بد لواضعي السياسات الخارجية من مراقبة وضع تجارة الأسلحة الروسية وكيف تعمل روسيا من خلال علاقاتها الدفاعية في الشرق الأوسط على تعزيز نفوذها ومصالحها الاستراتيجية العامة .ويقوم الوجود الدفاعي الروسي في الشرق الأوسط على ثلاث ركائز: مبيعات الأسلحة (إلى جانب التدريبات العسكرية المشتركة)، والوصول إلى القواعد العسكرية، واستخدام القوات شبه العسكرية، وعلى رأسها "مجموعة فاغنر"، التي أعيدت تسميتها مؤخراً بـ "أفريكا كوربس ."

صفقات الأسلحة مع الشرق الأوسط

تُظهر البيانات المتاحة من "معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام") "سيبري ("أن حصة روسيا من صادرات الأسلحة العالمية انخفضت قبل غزو أوكرانيا. ومع ذلك، فإن السبب الرئيسي لهذا الاتجاه هو أن الهند، أكبر مشتري للأسلحة الروسية، خفضت بشكل كبير وارداتها من هذه الأسلحة (على الرغم من أن الهند زادت بشكل كبير في الآونة الأخيرة وارداتها من النفط الروسي.(

واستمرت روسيا بالتركيز على مبيعات الأسلحة في الشرق الأوسط، والتي تتنافس مع المبيعات المهيمنة تقليدياً من الغرب .ففي شباط/فبراير 2021، ذكرت "الخدمة الفيدرالية الروسية للتعاون العسكري الفني" أن الصادرات العسكرية إلى الشرق الأوسط بلغت حوالي 6 مليارات دولار سنوياً على مدى السنوات الخمس الماضية، أو ما بين 40 و 50 في المائة من إجمالي الصادرات العسكرية .وبرزت روسيا أيضاً كأكبر مورد للأسلحة للجزائر بحلول عام 2021 - وعلى وجه الخصوص، بتزويدها ببعض أنظمتها الأكثر تقدماً، مثل الطائرات المقاتلة، بما فيها "سوخوي 57."

وبعد غزو أوكرانيا، ذكرت التقارير نقلاً عن مسؤولين حكوميين أمريكيين أن الإمدادات الروسية من الأسلحة أصبحت مقيدة بالعقوبات، وضوابط التصدير، وحظر روسيا من استخدام نظام الدفع "سويفت"، وتحوّل تركيزها نحو دعم قواتها في أوكرانيا .والواقع أن المسؤولين في الشرق الأوسط أعربوا سراً عن قلقهم عند بداية غزو أوكرانيا من أن روسيا لن تكون قادرة على الوفاء بالعقود القائمة. وبعد مرور عامين، تأكدت صحة هذه المخاوف بعد أن تلقت المؤسسة العسكرية الروسية هزيمة ساحقة على أيدي الأوكرانيين، الأمر الذي اضطر صناعة الأسلحة الروسية إلى تحويل اهتمامها الكامل نحو الحفاظ على قواتها وإعادة تشكيلها في أوكرانيا.

ومع تقدم الغزو، تساءل البعض عما إذا كان الأداء العسكري الروسي الضعيف من شأنه أن يحد من الاهتمام بالأسلحة الروسية في المنطقة. فهذا الأداء الضعيف لم يمر مرور الكرام، إلا أنه لم يسجّل انخفاض مماثل في الاهتمام كما حدث بعد أن دمّر التحالف بقيادة الولايات المتحدة الجيش العراقي المدرب والمجهز من قبل السوفييت في عام 1991.

ومن المرجح أن تشمل أسباب هذا الواقع حالياً أنواع الأسلحة التي تصدرّها روسيا، والتي تنطوي بشكل رئيسي على الطائرات ومحركات الطائرات والصواريخ. فالأسلحة التي كان أداؤها سيئاً في أوكرانيا، مثل الدبابات والمركبات القتالية المدرعة، ليست من الصادرات الأساسية. كما أن منظومات الدفاع الجوي الروسية لم تثبت فشلها. وبالتالي، من المرجح أن يستمر الاهتمام بالطائرات والصواريخ ومنظومات الدفاع الجوي الروسية. وفي المقابل، فإن استخدام إيران للطائرات بدون طيار ضد محطات النفط السعودية في بقيق في أيلول/سبتمبر 2019 واستخدام الحوثيين لهذه الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية، يُبقي أسلحة الدفاع الجوي الروسية سلعة مهمة ومرغوبة من قبل دول مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

والواقع أنه في الأشهر الأخيرة، أشار بعض المسؤولين الإقليميين في دوائر خاصة إلى أن العقوبات الغربية تحول دون شراء المزيد من الأسلحة الروسية، مما يعني ضمناً أن اهتمامهم بالأسلحة الروسية لم يتراجع. ففي أيار/مايو 2023، قدِم ممثلو الكثير من شركات تصنيع الأسلحة الروسية الخاضعة للعقوبات والتي تجمعها روابط مباشرة مع الجيش الروسي -والتي تشمل الشركات التي تنتج مروحيات والتي تم نشرها للقتال في أوكرانيا - إلى السعودية للمشاركة في حدث تجاري.

وفي نهاية العام، زار بوتين شخصياً كلاً من السعودية ودولة الإمارات، حيث أعلن أن الإمارات هي الشريك التجاري الرئيسي لروسيا في العالم العربي. ووفقاً لبعض التقارير، شملت مواضيع النقاش خلال تلك الاجتماعات التجارة في التكنولوجيا المتقدمة. ومن جهتها، أجرت الجزائر حواراً عسكرياً مع روسيا في نهاية عام 2023.

ويقيناً، هناك دلائل تشير إلى أن الأمور ليست جيدة مع شركة "روسوبورون إكسبورت"، الشركة الروسية المصنعة للأسلحة التابعة للدولة. وقد سعت روسيا إلى استعادة أجزاء من منظومات الدفاع التي صدّرتها إلى بلدان أخرى لتجديد مخزونها الخاص من الأسلحة التي استهلكتها في أوكرانيا.

وكانت إحدى تلك الدول في الشرق الأوسط، ومصر على وجه التحديد. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وافق على تسليم ما يقرب من 150 محركاً. وجاء هذا التقرير بعد تقارير في نيسان/أبريل عن اتفاق آخر بين روسيا ومصر لإرسال 40 ألف صاروخ إلى روسيا، وهي الصفقة التي انتهت في أعقاب ضغوط أمريكية على مصر.

وتشير هذه الصورة العامة إلى أنه في حين أن قدرة روسيا على تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط قد تصبح محدودة على المدى الطويل، إلّا أن موسكو تظل مهتمة بالمنطقة، التي تعتبرها جهة فاعلة مهمة في موازنة منافسة القوى العظمى التي تجتاحها. ومن المرجح أن تظل مبيعات الأسلحة على رأس رمح السياسة الخارجية لموسكو في هذه المنافسة.

علاقات عسكرية أوثق مع إيران

أدى غزو أوكرانيا إلى تسريع التعاون الاستراتيجي بين روسيا وإيران، بما في ذلك في المجال العسكري. ومن المرجح أن يستمر هذا التوجّه.

وفي أعقاب الغزو، أشارت تقارير متعددة إلى وجود شراكة أوسع نطاقاً في مجال التكنولوجيا الفائقة والدفاع، وبدأ المسؤولون الأمريكيون في التعبير عن قلقهم بصورة علنية. ففي أواخر عام 2022، أشار جون كيربي، المسؤول في "مجلس الأمن القومي الأمريكي"، إلى أن "روسيا تقدم لإيران مستوى غير مسبوق من الدعم العسكري والفني الذي يغيّر علاقتهما."

لقد حظي توفير إيران لطائرات "شاهد" الهجومية بدون طيار لاستخدامها في أوكرانيا بالكثير من الاهتمام، ويقيناً أنه أمر مهم، حيث لم تساعد أي دولة أخرى باستثناء إيران روسيا عن طيب خاطر في قتل الأوكرانيين. لكن ما تقدمه روسيا لإيران يستحق على الأقل نفس القدر من الاهتمام. ففي نهاية عام 2023، قال نائب وزير الدفاع الإيراني لوكالة "تسنيم" للأنباء أن إيران وضعت اللمسات الأخيرة على الترتيبات لتسليم إيران طائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر روسية الصنع من طراز سوخوي "سو-35."

ولم يؤكد الروس الصفقة بعد، ولكن ما تم تأكيده هو تصدير طائرات التدريب إلى إيران، والذي من شأنه تمكين الطيارين الإيرانيين من تحقيق قفزة إلى الطائرة الأكثر تقدماً بكثير وهي "سو-35 ."وإذا تم تنفيذ هذه الصفقة، فإنها ستزيد بشكل كبير من قدرة طهران على القيام بعمليات جوية هجومية من خلال استبدال مخزونها القديم من الطائرات الأمريكية من فترة السبعينيات، والتي اشتراها الشاه قبل اندلاع "الثورة الإسلامية."

ولا تزال إيران تشكل تهديداً رئيسياً لدول الخليج، ومن شأن توفير طائرات "سو "35-لإيران أن يغير التوازن العسكري داخل المنطقة لصالح إيران، مما يدفع دول الخليج إلى تغيير تخطيطها الأمني .ولكن حتى لو لم يتم تنفيذ الاتفاق، فقد برز بالفعل اتجاه للتعاون الاستراتيجي، بما في ذلك من خلال المناورات الروسية الإيرانية الثنائية والمناورات الروسية والصينية والإيرانية متعددة الأطراف، في نمط يعود إلى خمس سنوات على الأقل.

وفي أواخر عام 2019، عندما أجرت روسيا والصين وإيران مناوراتها العسكرية الثلاثية الأولى، قال العميد غلام رضا طحاني لقناة "برس تي في" التلفزيونية الإيرانية التي تديرها الدولة إن التدريبات كانت إشارة إلى أن العلاقات بين هذه الدول الثلاث قد وصلت إلى "مستوى مفيد". وكانت هذه هي المرة الأولى التي تجري فيها إيران مناورات مشتركة مع قوتين بحريتين عالميتين بهذا الحجم.

واستمر هذا الاتجاه منذ ذلك الحين. وفي نهاية عام 2023، أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف عن إحراز تقدم في المعاهدة الروسية - الإيرانية بشأن «الشراكة الاستراتيجية الشاملة». وفي بداية العام، ذكرت وكالة "تاس" الروسية التي تديرها الدولة أن الوثيقة يجري وضعها في صيغتها النهائية ومن المقرر أن تؤكد الاحترام الثنائي لسيادة كل دولة.

ومع تزايد تواتر العلاقات الدبلوماسية والعسكرية وكثافتها، فضلاً عن السرديات الإعلامية المرتبطة بها، من غير المستغرب أن تكون إيران من بين أحدث الأعضاء الذين انضموا إلى "البريكس". وقد انضمت الإمارات، في حين ظلت السعودية مدعوة لكنها لم توافق الانضمام رسمياً إلى المجموعة. ومع تولي روسيا رئاسة المجموعة في الأول من كانون الثاني/يناير من هذا العام، سيكون من المهم مراقبة ما إذا كانت روسيا ستحاول استمالة الكثيرين في الشرق الأوسط وأفريقيا من خلال استدراجها بعقود دفاعية.

توسيع الوجود العسكري و"مجموعة فاغنر"

ينطوي هدف استراتيجي غربي رئيسي على إبقاء روسيا خارج البحر الأبيض المتوسط. ويسمح هذا الموقف لروسيا بممارسة ضغوط دبلوماسية واقتصادية على الاتحاد الأوروبي وإبراز قوتها العسكرية في الشرق الأوسط وأفريقيا بينما تتواجد على الجانب الجنوبي لحلف شمال الأطلسي. لقد تعرض الأسطول الروسي في البحر الأسود لخسائر فادحة .ومع ذلك، لا تزال البحرية الروسية سليمة إلى حد كبير، ويمكنها ضرب أهداف "الناتو" بصواريخ "كاليبر" للهجوم البري عبر البحر الأبيض المتوسط.

وإذا عززت روسيا مكانتها في البحر الأبيض المتوسط بشكل أكبر، فسيؤثر ذلك على قدرتها على شن حربها على أوكرانيا، ولكن بينما يتردد الغرب في مساعدة أوكرانيا، قد يرى الروس فرصة أكبر في شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وهكذا، تدرك موسكو الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة، وتستمر في التنافس على النفوذ فيها.

ولا تحتفظ روسيا بقواعدها الدائمة في سوريا فحسب، وخاصة في طرطوس وحميميم، ولكنها تواصل أيضاً البحث عن الوصول إلى قاعدة بحرية في ليبيا، والتي كانت نقطة محورية أخرى لأنشطة روسيا في الشرق الأوسط على مدى السنوات الخمس الماضية تقريباً. وفي أواخر عام 2023، أشارت التقارير إلى أن روسيا تمضي قدماً في خططها للحصول على حقوق الرسو في قاعدة بحرية في شرق ليبيا، على الأرجح في طبرق، بعد اجتماع بوتين في 28 تشرين الأول/سبتمبر مع القائد العسكري في شرق البلاد خليفة حفتر.

ولا يبدو أنه قد تم الانتهاء من هذه الخطط، لكن من الواضح أن موسكو تعمل على توسيع نفوذها العسكري في ليبيا. وطبرق هو ميناء على المياه العميقة من شأنه أن يضيف إلى القدرات اللوجستية لروسيا، خاصة وأن ميناء طرطوس هو على مياه ضحلة. وتواصل روسيا أيضاً سعيها للوصول إلى قاعدة بحرية في السودان على البحر الأحمر، بهدف الوصول الدائم إلى قناة السويس والمحيط الهندي وشبه الجزيرة العربية.

وكان الكثير من الجهود التي بذلتها روسيا لتوسيع نفوذها العسكري قد تمت إما بقيادة الشركات العسكرية الخاصة، مثل "مجموعة فاغنر"، أو من خلال المحافظة عليها بمساعدة هذه الشركات. فقد كانت هذه المجموعة أداة مفيدة للكرملين. وتم تغيير اسمها رسمياً في أعقاب قيام حليف بوتين، يفغيني بريغوجين، بقيادة تمرد فاشل ومقتله بعد ذلك في حادث تحطم طائرة في آب/أغسطس.

وفي وقت لاحق، استولت وزارة الدفاع الروسية على الكثير من عقود الأمن والنفط وتعدين الذهب الخاصة بـ"مجموعة فاغنر "فضلاً عن علاقات المجموعة مع القادة الأفارقة. وفي أفريقيا، أعيدت مؤخراً تسمية "مجموعة فاغنر "لتصبح "أفريكا كوربس"؛ والخلاصة هي أن الكرملين يحتاج إلى قوة شبه عسكرية لمواصلة تنفيذ أهداف السياسة الخارجية التي رسمها، سواء كـ"مجموعة فاغنر" أو أي اسم آخر.

أخذ وجهة النظر البعيدة لروسيا

قد ينظر البعض إلى تراجع تجارة الأسلحة الروسية والعقوبات المفروضة على المجمع الصناعي العسكري الروسي، والتي، إذا ظلت قائمة، تنذر بتراجع القدرات العسكرية الروسية وبخسائرها في أوكرانيا، ويستنتجون أنه لا داعي للقلق بشأن نفوذ روسيا في الشرق الأوسط. لكن هذا الرأي مضلل ولا ينم عن بعد نظر.

وتواصل روسيا التنافس على النفوذ في المنطقة من خلال تعزيز وصولها إلى الموانئ الاستراتيجية واستخدام الجماعات شبه العسكرية والوكلاء، وبإمكان روسيا تحمّل كل ذلك في غياب الضغوط الغربية لوقف هذه الأنشطة. وتُعتبر عقودها الدفاعية أساسية لهذه الجهود.

ففي داخل روسيا، لا تمثل الحرب في أوكرانيا أولوية رئيسية على الصعيد العسكري والسياسة الخارجية فحسب، بل تشكل أيضاً المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. فميزانية روسيا لعام 2024 تُظهر أنه للمرة الأولى منذ عقود، تخطى الإنفاق العسكري والدفاعي الإنفاق الاجتماعي. وفي الواقع، أدت الحرب إلى عسكرة المجتمع الروسي. وفي أعقاب النزاع مع أوكرانيا، إذا كانت روسيا بحاجة إلى تخفيف الضغوط الناجمة عن فائض في عدد المحاربين القدامى، فقد توظفهم في الخارج، لا سيما من خلال استخدام الجماعات شبه العسكرية مثل "مجموعة فاغنر."

وسيكون تحقيق ذلك أسهل بكثير الآن بعد أن سيطرت وزارة الدفاع بشكل كامل على المجموعة. وبالتالي، عندما يتعلق الأمر بالعلاقات الدفاعية الروسية في الشرق الأوسط، ينبغي على واضعي السياسات الغربيين التحلي ببعد نظر مع مراعاة كل من أهداف بوتين الاستراتيجية والتداعيات المترتبة على حرب أوكرانيا، بغض النظر عن نتائجها.

والأمر الأكثر أهمية هو أنه إذا استمر الكونغرس الأمريكي في التردد وتأخير المساعدات لأوكرانيا، فقد تقلب روسيا الموازين لصالحها قريباً. وإذا حدث ذلك فسوف تتضاءل مكانة الولايات المتحدة في العالم، وستزداد جرأة خصومها.

المصدر: معهد واشنطن

"قنبلة موقوتة": في المخيمات السورية، مخاوف من عودة تنظيم الدولة الإسلامية

وول ستريت جورنال

جوردون لوبولد ومايكل ر. جوردون

(اللغة الانجليزية) 25 آذار 2024

نص المقال: اعتقد البعض أنه بإعلان هزيمة تنظيم داعش عام 2019 في العراق وسوريا، سيختفي بشكل كبير خطر المنظمة التي سيطرت لسنوات على مساحات شاسعة من البلدين، إلا أنه لا تزال هناك "قنبلة موقوتة"، جعلت المخاوف تتنامى من إمكانية إحياء التنظيم مجددًا. إن عملية أمنية أخيرة لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) داخل مخيم الهول للاجئين في الحسكة بسوريا، الذي يضم 44 ألف شخص، أسفرت عن العثور على مجموعة كبيرة من الأسلحة، وعشرات المقاتلين من داعش، وامرأة إيزيدية احتجزها التنظيم لما يقرب من 10 سنوات. ويعيش في المخيم مترامي الأطراف تحت حراسة "قسد" الكردية ودعم من قوات أميركية، عائلات مسلحي داعش الإرهابي، ويضم مراكز احتجاز لنحو 9 آلاف من مقاتلي التنظيم الذين ترفض دولهم الأصلية استضافتهم، أو من الصعب إعادتهم مجددا لأسباب متعلقة بحقوق الإنسان.

بجوار مخيم الهول أيضًا هناك مخيم روج، وبحسب ما نقلت الصحيفة عن مسؤولين في وزارة الخارجية الأميركية، فإن عدد سكان المخيمين ، الآن 46500 نسمة، ويشمل نساء تزوجن من تنظيم داعش أو أُجبرن على إنجاب أطفال مع مقاتلي التنظيم، كما أن أكثر من نصف سكان المخيمين تقل أعمارهم عن 12 عامًا. وأوضح المسؤولون أن هناك أيضًا عدد قليل من الرجال الذين لا تُعرف درجة انتمائهم إلى التنظيم.

"قنبلة موقوتة"

وأوضحت "وول ستريت جورنال" أن التحدي الأبرز حاليا الذي يواجه الولايات المتحدة وشركاءها الدوليين فيما يتعلق بالمخيم، هو مواجهة "جهود التنظيم لدفع من في المخيمات إلى التطرف."

كما توجد تساؤلات حول كيفية ضمان عودة الآلاف من سكان المخيمات والمقاتلين المعتقلين إلى بلدانهم الأصلية، قبل أن تشهد المنطقة المزيد من الاضطرابات، بجانب أنه إذا قررت أي إدارة أميركية مستقبلية وقف دعمها لقوات سوريا الديمقراطية أو سحب القوات من المنطقة، فقد ينهار الأمن في تلك المخيمات ومراكز الاحتجاز، مما قد يؤدي إلى إعادة إحياء التنظيم، وفق الصحيفة.

وبعد الهجوم الدموي في العاصمة الروسية موسكو، الجمعة، الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل 133 شخصا، وأعلن تنظيم "داعش خراسان" تنفيذه، ازدادت المخاوف من التنظيم الإرهابي إلى ما مناطق أبعد من الشرق الأوسط.

وقالت مسؤولة البنتاغون السابقة، دانا ستروول، إن مخيم الهول "قنبلة موقوتة بالتأكيد، لأنه أحد أكثر الأماكن بؤسا على وجه الأرض."

- دو افع محتملة

إن هناك بعض "المحفزات المحتملة" التي يمكن أن تساهم في انفجار الأوضاع في الهول.

وأنه في أكتوبر من عام 2019، دعا الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، إلى سحب كامل القوات الأميركية من سوريا، قبل أن يتراجع ويقرر الإبقاء على نحو 900 جندي، مضيفة أن موقف ترامب "غير واضح" بشأن سوريا حال عودته للبيت الأبيض بعد انتخابات الرئاسة الأميركية في نوفمبر المقبل.

وتشير الاستطلاعات في الولايات المتحدة إلى مواجهة جديدة بين ترامب والرئيس جو بايدن، في انتخابات نوفمبر، مع اقترابهما من حسم الانتخابات التمهيدية في الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

كما أن أحد الأسباب التي تدفع إلى أزمة في مخيم الهول، هو "العداء بين الأكراد وتركيا"، فمع قصف الأخيرة بشكل متكرر لمناطق ذات تمركز كردي في سوريا وتوغلها في بعض المناطق، حذر الأكراد السوريون من أنهم قد يوجهون قواتهم إلى مهام أخرى بعيدا عن حراسة المخيم، حال تعرضوا لهجمات متواصلة من أنقرة.

يأتي ذلك في الوقت الذي "تقوض فيه المحاولات التي يقوم بها سياسيون شيعة في العراق لإخراج القوات الأميركية البالغ عددها 2500 جندي من البلاد، تقديم واشنطن الدعم اللوجيستي لجهودها شمال شرقي سوريا". وأكدت السفيرة الأميركية لدى بغداد، ألينا رومانوفسكي، الأحد، أن "تنظيم داعش لا يزال يشكل تهديدا في العراق."

وقالت رومانوفسكي، وفق رويترز، إن "عمل التحالف العسكري الذي تقوده الولايات المتحدة مع العراق لهزيمة التنظيم بشكل كامل، لم ينته بعد."

وتأتي تصريحات السفيرة في وقت يقول فيه مسؤولون عراقيون كبار، منهم رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، إن التنظيم "لم يعد يشكل تهديدا في العراق"، معتبرا أنه "لم تعد هناك حاجة" لقوات التحالف الدولي، رغم استمرار أعضاء التنظيم في تنفيذ هجمات في أماكن أخرى.

وأشارت السفيرة الأميركية لدى بغداد، إلى أن "الهجوم الذي نفذه تنظيم داعش في روسيا يذكرنا بضرورة هزيمة التنظيم في كل مكان".

(ترجمة الحرة)

المصدر: وول ستريت جورنال

بعد خمس سنوات على سقوط الخلافة، لا يزال الكثير كما هو في شمال شرق سوريا

معهد واشنطن

ديفورا مارغولين, كميل جابلونسكي

(اللغة الانجليزية و العربية) 19 آذار 2024

نص المقال: لا يزال مقاتلو تنظيم "الدولة الإسلامية" وأتباعه المحتجزون في سوريا يشكلون تهديداً إقليمياً يتعين على المجتمع الدولي حلّه من أجل منع عودة ظهور التنظيم في المستقبل.

يصادف هذا الأسبوع مرور خمس سنوات على اتخاذ تنظيم "الدولة الإسلامية" ("داعش") موقفه الدرامي الأخير في الباغوز بسوريا. فقد أدى انهيار سيطرة التنظيم على الأراضي في آذار/مارس 2019 إلى تحجيم تمرده بشكل كبير وترك الآلاف من مقاتليه والتابعين له محتجزين في معسكرات وسجون في جميع أنحاء شمال شرق سوريا. وفي حين تغيرت بعض الأمور بشأن وضع التنظيم هناك، إلا أن الكثير بقي على حاله. ولا تزال العديد من الأسئلة التي أثيرت في آذار/مارس 2019 حول تنظيم "الدولة الإسلامية" وسكانه المعتقلين قيد النقاش اليوم، كما نشأت تعقيدات جديدة أيضاً.

وعلى الرغم من بذل تنظيم "الدولة الإسلامية" قصارى جهده، إلا أنه لم يتمكن من استعادة السيطرة بشكل يُذكر على الأراضي في شمال شرق سوريا، وكان تمرده محدوداً بسبب العمليات الناجحة التي شنها التحالف والشركاء. مع ذلك، لم تعالَج حتى الآن مسألة احتجاز الأشخاص التابعين له - من العراق وسوريا وحوالي ستين دولة أخرى - إلى أجل غير مسمى.

وما يزيد الوضع تعقيداً هو وجود العديد من الجهات الفاعلة التي تعمل الآن في شمال شرق سوريا. فمن جهة، تشكل "قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب" التابعة للتحالف الدولي و"قوات سوريا الديمقراطية" - وهي الجناح العسكري "للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" - القوتين المقاتلتين الرئيسيتين ضد "داعش" في هذه المنطقة. ومن جهة أخرى، انخرطت تركيا ونظام الأسد وروسيا وإيران أيضاً في المعركة إذ اعتبرت التنظيم تهديداً لمصالحها. ومع أن هذه الجهات الفاعلة الثانوية تؤدي دوراً ثانوياً في القتال، إلا أن عملياتها العسكرية المحلية وألعاب القوة وتحالفاتها الدنيئة قوضت بشكل دوري مهمة التحالف.

وسط كل هذه الديناميات، تدهورت البيئة الأمنية والسياسية في شمال شرق سوريا بشكل مطرد. وقد أدت التهديدات من الجهات الفاعلة الخارجية، إلى جانب أوجه الضعف الداخلية التي تعاني منها "قوات سوريا الديمقراطية"، إلى تشتيت انتباه السلطات عن المهمة الجارية لمكافحة "داعش". واليوم، تعجز "قوات سوريا الديمقراطية" عن إدارة العمليات ضد التنظيم بشكل مستقل أو ضمان أمن مرافق الاحتجاز التي تضم الآلاف من أتباعه. علاوة على ذلك، يتعرض الوجود العسكري الأمريكي في شمال شرق سوريا للتهديد (لوجستياً وربما قانونياً) مع سعي السلطات في العراق المجاور إلى إنهاء مهمة التحالف. من هنا، إذا أراد المجتمع الدولي أن يَحول دون معاودة ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية"، فعليه أن يستعد لما ستكون عليه سوريا بعد خروج الولايات المتحدة، وأن يعالج معضلة المحتجزين بشكل مباشر، قبل أن ينجر الوضع إلى مزيد من الفوضى.

- التمرد يضعف والتهديد مستمر

بلغ التحالف حالياً المرحلة الرابعة من مهمته العسكرية، وهدفها "تقديم المشورة والمساعدة وتمكين القوات الشريكة لكي تتمكن بشكل مستقل من الحفاظ على الهزيمة الدائمة لـ [تنظيم «الدولة الإسلامية»] في العراق ومناطق محددة في سوريا". ولا تزال "قوات سوريا الديمقراطية" الشريك الحركي الرئيسي للتحالف في شمال شرق سوريا، حيث تنفذ العمليات ضد "داعش" وتسيطر على المرافق التي تحتوي على أتباع التنظيم. غير أن "قوات سوريا الديمقراطية" تفتقر إلى القوة الجوية، وتحتاج بالتالي إلى الاعتماد على التحالف في العديد من عملياتها.

ومن الناحية العسكرية، نجحت الحملة ضد تنظيم "داعش" في تقليل عدد المسلحين والعمليات الإرهابية في المنطقة منذ عام 2019. ووفقاً لما أفادته الأمم المتحدة، انخفض عدد مقاتلي التنظيم "بوجه عام" - أي العناصر التي تقاتل فعلياً أو تدعم التنظيم في العراق وسوريا - من حوالي 14,000-18,000 في شباط/فبراير 2019 إلى 3,000-5,000 في كانون الثاني/يناير 2024. كما قضت عمليات مكافحة الإرهاب على أربعة من قادة التنظيم والعديد من كبار العناصر خلال هذه الفترة، في حين تراجعت الهجمات التي تبنّاها التنظيم في سوريا سنوياً من 1055 في عام 2019 إلى 608 في عام 2020، و368 في عام 2021، و297 في عام 2022، و121 في عام 2023.

ومع ذلك، يبدو أن تنظيم "داعش" لا يزال سالماً على الرغم من هذه الخسائر، حتى أنه تكيف مع الأساليب المستخدمة ضده. وقد حذرت الحكومة الأمريكية مؤخراً من أنه لا يمكن استبعاد عودة تنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا. فاعتباراً من 14 آذار/مارس، كان التنظيم قد تبنى المسؤولية عن 84 هجوماً في سوريا هذا العام، وهو ارتفاع يختلف عن تقاريره القليلة السابقة عن الهجمات هناك. كما يقال إن مقاتلي التنظيم لا يزالون ملتزمين بإعادة بناء "خلافتهم" الإقليمية، فضلاً عن أن احتجاز عشرات الآلاف من أتباعه إلى أجل غير مسمى يؤدي إلى تفاقم الوضع غير المستقر أساساً.

- انخفاض أعداد المخيمات، لكن إجمالي عدد المحتجزين لا يزال ثابتاً

تركت نهاية "الخلافة" آلاف الرجال والنساء والأطفال المنتسبين إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" معتقلين في شمال شرق سوريا. وقد نُقل هؤلاء إلى مختلف السجون ومعسكرات الاحتجاز المؤقتة في منطقة "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"، علماً بأن العديد منها مصمم في الأصل كملاجئ مؤقتة للمشردين داخلياً. ثم حصلت "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" على حكم ذاتي بحكم الأمر الواقع في عام 2012 خلال الحرب الأهلية السورية، ولا تزال تعمل اليوم بدعم من التحالف، لكن وضعها الرسمي غير المحدد زاد من تعقيد قضية الاحتجاز والوضع الأمني والإنساني ككل.

واليوم، تدير "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" والعديد من المنظمات غير الحكومية عدة مخيمات للعراقيين والسوريين و"رعايا الدول الثالثة". ويحتجز اثنان من هذه المخيمات - الهول وروج - الغالبية العظمى من النساء والأطفال الذين سافروا إلى الأراضي التي سيطر عليها تنظيم "الدولة الإسلامية" (والتي سيطرت عليها لاحقاً "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا") أو ولدوا فيها. وكلاهما موقع مغلق، مما يعني أنه لا يمكن للأفراد المغادرة من دون إذن من مسؤولي المخيم.

وبين كانون الأول/ديسمبر 2018 وأيار/مايو 2019، ارتفع عدد سكان الهول من أقل بقليل من 10,000 إلى حوالي 73,782 بعد الانهيار الإقليمي للخلافة. وعلى الرغم من السمة المعطاة حالياً للمخيم بأنه مأوى العائلات التابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية"، إلا أن الأفراد الذين تدفقوا إلى الهول تضمنوا أيضاً أشخاصاً فروا من التنظيم. وخلقت هذه الزيادة السكانية السريعة ظروفاً إنسانية قاسية ومخاوف أمنية لسكان المخيم، وغالبيتهم نساء وأطفال. وقد شهد مخيم الهول هجمات ضد عناصر الأمن والسكان، ومحاولات هروب، ومحاولات من مهاجمين خارجيين لاختراق المخيم، على الرغم من أنها وقعت بمعدل أقل بكثير منذ أواخر عام 2022.

وبعد خمس سنوات من عمليات العودة والإعادة إلى الوطن، يبلغ عدد سكان الهول حالياً 43,446 نسمة. وعلى الرغم من هذا الانخفاض الكبير، لا تزال أيديولوجية تنظيم "الدولة الإسلامية" قائمة في المخيم، ولا يزال السكان الأصغر سناً عرضة بشكل خاص للتلقين العقائدي. أما مخيم روج الأصغر حجماً فيضم حالياً حوالي 2,600 فرد، من بينهم 2,100 شخص من دول ثالثة. وقد أنشئ المخيم للاجئين العراقيين في عام 2014، وتوسع في عام 2020 لاستيعاب المزيد من الأشخاص، بما في ذلك رعايا الدول الثالثة الذين تم تحويلهم من مخيم الهول. واعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تم نقل ما يقرب من 91 عائلة من رعايا الدول الثالثة من الهول إلى روج. وفي تموز/يوليو 2023، صرحت فيونوالا ني أولاين - التي كانت في ذلك الوقت مقررة خاصة لـ "مجلس حقوق الإنسان" التابع للأمم المتحدة - أن الوضع في روج "أفضل إلى حد ما" منه في الهول، لكن الظروف هناك لا تزال قاسية، حيث يعاني السكان من محدودية الوصول إلى المياه والرعاية الصحية والتعليم.

وفي أماكن أخرى، احتُجز رجال وفتيان مراهقون تابعون لتنظيم "داعش" في أكثر من عشرين سجناً، معظمها مؤقت، منذ عام 2019. وأدى رد الفعل الدولي في نهاية المطاف إلى إنشاء المزيد من مراكز إعادة التأهيل المخصصة للصبيان، لكن بعضهم لا يزال محتجزاً في السجون إلى جانب الرجال البالغين. ولم ينخفض إجمالي عدد السجناء إلا مؤخراً إلى ما يقرب من 9,000 في أيلول/سبتمبر 2023 بعد أن ظل ثابتاً تقريباً عند 10,000 منذ حزيران/يونيو 2019.

وبعد الارتفاع الأولي في عمليات العودة في عام 2019، زاد المجتمع الدولي ببطء من جهوده لإعادة رعايا الدول الثالثة والعراقيين إلى بلادهم وعودة السوريين النازحين داخلياً من الهول وروج والمرافق الأخرى (في بعض الحالات، تمت إعادة السوريين ورعايا الدول الثالثة أو إرجاعهم إلى وطنهم من العراق بسبب حركة السكان عبر الحدود خلال خلافة "الدولة الإسلامية"). وتتكون الغالبية العظمى من عمليات الإعادة إلى الوطن اليوم من النساء والقاصرين، حيث لا تزال البلدان مترددة للغاية في إعادة الرجال والفتيان المراهقين المحتجزين في السجون، وغالباً ما يكون ذلك لأسباب سياسية محلية. وعلى الرغم من العديد من أعمال الشغب في السجون ومحاولات الهرب، والهجوم على سجن الحسكة

في كانون الثاني/ يناير 2022 الذي خلّف مئات القتلى، لم يتخذ المجتمع الدولي إجراءات كافية لمعالجة هذه الفئة من المحتجزين. ولم يتم إعادة الأفراد بانتظام من السجون إلى الديار إلا من قبل الولايات المتحدة والعراق وبعض دول غرب البلقان وآسيا الوسطى فقط.

ومنذ عام 2019، أعيد ما يقدر بنحو 9,300 عراقي من المخيمات والسجون السورية، وأعيد ما يقدر بنحو 3,450 من رعايا الدول الثالثة إلى بلادهم أو مناطقهم من سوريا والعراق. في عام 2021، بدأت بغداد الإعادة الرسمية من الهول وأبرمت صفقة غير رسمية مع "قوات سوريا الديمقراطية"، حيث التزمت باستقبال 50 سجيناً من الذكور مقابل كل 150 عائلة أعادتها من الهول إلى بلادها. ومع ذلك، كان من الصعب تتبع السوريين العائدين بسبب الحرب الأهلية في بلادهم ووضع "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" غير الرسمي، إلّا أنه يمكن الإضاءة على بعض الإحصاءات البارزة بهذا الصدد. ففي مخيم الهول على سبيل المثال، انخفض عدد السكان السوريين من حوالي 31,000 في عام 2019 إلى 16,500 في نهاية عام 2023.

- الخطوات التالية

مع أن الوضع الراهن في شمال شرق سوريا بقي ثابتاً في الغالب على مدى السنوات الخمس الماضية، يبدو أن بعض العوامل الرئيسية بدأت تتحول في اتجاهات مقلقة مؤخراً. ففي العراق - الذي يشكل قاعدة الدعم الرئيسية لعمليات الولايات المتحدة والتحالف في سوريا - أشارت الحكومة إلى أنها تسعى إلى إنهاء مهمة التحالف. فالقوات الأمريكية تعمل في العراق (وبالتالي في سوريا) منذ عام 2014 بدعوة من بغداد كجزء من إطار عمل التحالف الدولي. ومن خلال تغيير تلك العلاقة العسكرية، يمكن إلغاء الأساس القانوني والقواعد اللوجستية التي تتيح العمليات الأمريكية في سوريا، مما قد يرغم الولايات المتحدة وشركاءها على الانسحاب. ومن دون وجود بديل قابل للتطبيق، قد تتقلص بشكل كبير فعالية الجهود الدولية لمحاربة تنظيم "الدولة الإسلامية". ففي عام 2023، صرح قائد "القيادة المركزية الأمريكية" الجنرال مايكل كوريلا أنه إذا غادرت القوات الأمريكية سوريا وأثبتت "قوات سوريا الديمقراطية" أنها غير قادرة على محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" بشكل مستقل، فقد تصبح الجماعات التابعة للتنظيم متطرفة في مخيم الهول وتنفذ المزيد من عمليات الهروب من السجون، مما قد يؤدي إلى عودة التنظيم بالكامل في غضون عام إلى عامين فقط.

وفي الوقت نفسه، تواصل الجهات الفاعلة الأخرى صرف الانتباه عن مهمة مكافحة تنظيم "الدولة الإسلامية". وقد أجبرت التوغلات التركية والحملات الجوية التي تستهدف "قوات سوريا الديمقراطية" وفروعها في شمال شرق سوريا على تحويل الأفراد والموارد بعيداً عن قتال "داعش" ووقف التدريب. كما زاد المسلحون المدعومون من إيران الذين استهدفوا الأفراد والمصالح الأمريكية في العراق وسوريا من هجماتهم ضد "قوات سوريا الديمقراطية". ووصلت التوترات بين "قوات سوريا الديمقراطية" والعشائر العربية في دير الزور إلى ذروتها، لا سيما منذ آب/أغسطس 2023، عندما اعتقلت "قوات سوريا الديمقراطية" زعيماً قبلياً بارزاً وقائداً في قواتها بسبب مؤامرة مزعومة لطرد القوة التي يقودها الأكراد من شمال شرق سوريا.

وبالمثل، أعاقت نقاط الضعف الداخلية لدى "قوات سوريا الديمقراطية" مهمة مكافحة الإرهاب. إذ لا تزال القوة تقتصر على العمليات التقليدية ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" وتعتمد على التحالف للحصول على المعلومات الاستخباراتية والدعم الجوي والمهام الرئيسية الأخرى. وعلى الرغم من زيادة التمويل الأمريكي، كان التدريب في مراكز الاحتجاز التي تديرها "قوات سوريا الديمقراطية" متأخراً عن الجدول الزمني منذ كانون الأول/ديسمبر، وأفادت بعض التقارير أن حراس السجون ومخيم الهول يسرقون المساعدات الإنسانية ويفتقرون إلى الانضباط اللازم للقيام بدوريات مناسبة وأنهم عرضة للرشاوى من تنظيم "داعش"، ناهيك من عدة مشاكل أخرى. باختصار، لا تزال القوة غير مستعدة لمحاربة التنظيم أو تأمين مرافق الاحتجاز أو منع معاودة ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية" بنفسها.

ومن شأن زيادة التطبيع مع نظام الأسد أن يزيد من زعزعة الاستقرار. وهذا مخطط لطالما سعت روسيا وإيران إلى تحقيقه، علماً بأن "قوات سوريا الديمقراطية" تسعى هي أيضاً إلى التقارب، إذ تعتبر دمشق بديلاً محتملاً عن الولايات المتحدة لحماية "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" من تركيا. ومع ذلك، فقد صارع نظام الأسد وحلفاؤه لاحتواء تهديد "داعش" بأنفسهم، ولا ينبغي اعتبارهم بديلاً صالحاً عن التحالف. علاوة على ذلك، إذا سُمح لدمشق بملء الفراغ الناتج عن الانسحاب الأمريكي، سيكون بوسعها استخدام آلاف رعايا الدول الثالثة في شمال شرق سوريا كأدوات مساومة أو ابتزاز على الساحة الدولية.

وتُظهر هذه العوامل مجتمعةً سبب عدم استدامة النهج الحالي المتبع تجاه الأتباع المحتجزين لـ تنظيم "الدولة الإسلامية". وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة في السنوات الخمس التي أعقبت سقوط "الخلافة"، يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بشكل أكثر حزماً قبل أن يتفاقم الوضع. وبخلاف ذلك، ستواجه الولايات المتحدة وشركاؤها ضغوطاً شديدة لتحقيق هدفهم المعلن بهزيمة تنظيم "الدولة الإسلامية" حركياً وأيديولوجياً.

المصدر: معهد واشنطن

عام واحد على خريطة أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية على الصعيد العالمي

معهد واشنطن

هارون ي. زيلين, إيلانا وينتر

(اللغة الانجليزية و العربية) 20 آذار 2024

نص المقال: في 21 آذار/مارس 2023، أطلق معهد واشنطن خريطة مختارة للأنشطة العالمية لتنظيم "الدولة الإسلامية" ("داعش") كوسيلة لتتبع وضع التنظيم الجهادي العالمي وفهمه بشكل أفضل. ويتضمن المشروع الجاري بيانات عن نشاط التنظيم الدعائي، وتبني مسؤولية الهجمات، والعقوبات المالية، والاعتقالات، وعوامل أخرى، مما يقدم لمحة أكثر شمولية للتنظيم من البيانات المتعلقة بالهجمات وحدها.

وبعد مرور عام، ترسم البيانات مجتمعةً صورة تحذيرية. وعلى الرغم من أن "الولايات" الأساسية لتنظيم "داعش" في العراق وسوريا لا تزال ضعيفة وواهنة، إلّا أن التنظيم تمكن من التنويع عند أطرافه، حيث تقود ولاية خراسان في أفغانستان العمليات الخارجية بينما تبسط ولايات متعددة أخرى السيطرة الإقليمية في أفريقيا. ويواصل أنصار "داعش" التخطيط لهجمات إرهابية كبرى أيضاً، لا سيما في تركيا، ولكن سلطات إنفاذ القانون أحبطت معظمها (باستثناء تفجيرات كانون الثاني/يناير 2024 في كرمان بإيران). ونظراً لهذه التهديدات المتطورة، من المفيد النظر في نتائج مشروع خريطة أنشطة تنظيم "الدولة الإسلامية" بمزيد من التفصيل، لأنها يمكن أن تقدم صورة أوضح عن وضع التنظيم اليوم وسط الدعوات المتزايدة إلى حل التحالف العالمي المكلف بمحاربة "داعش."

- ادعاءات المسؤولية

منذ آذار/مارس 2023، أعلنت إدارة الإعلام المركزية لـ"داعش" مسؤولية التنظيم عن 1121 هجوماً. ووفقاً للبيانات الصادرة عنه، أدت هذه الهجمات إلى مقتل أو إصابة حوالي 4770 شخصاً.

وصدرت معظم هذه الإعلانات عن "تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية غرب أفريقيا" (المتمركز بشكل أساسي في نيجيريا وجنوب شرق النيجر) تليه ولايات "داعش" في سوريا والعراق وأفريقيا الوسطى (مقرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية) وموزمبيق. وقد شهدت ولاية خراسان الهجمات الأكثر ضرراً في المتوسط، إذ أودى كل حادث بحياة حوالي 14 شخصاً.

وظل عدد الهجمات التي أُعلن مسؤوليتها في كل ولاية متسقاً إلى حد كبير مع رقم العام السابق، مع استثناء ملحوظ في خراسان التي تبنّت عدد هجمات أقل بكثير من العامين السابقين (انظر الشكل أدناه). وينبع هذا الاتجاه على الأرجح من تصعيد الإجراءات العسكرية التي تتخذها "طالبان" ضد التنظيم، مما أدى إلى انخفاض هجمات تنظيم "داعش" داخل أفغانستان، ولكنها لم تسفر عن وقف زيادة مؤامراتها الإرهابية في الخارج، كما سيُناقش لاحقاً في هذا المقال.

وظل عدد الهجمات التي أُعلن مسؤوليتها في كل ولاية متسقاً إلى حد كبير مع رقم العام السابق، مع استثناء ملحوظ في خراسان التي تبنّت عدد هجمات أقل بكثير من العامين السابقين (انظر الشكل أدناه). وينبع هذا الاتجاه على الأرجح من تصعيد الإجراءات العسكرية التي تتخذها "طالبان" ضد التنظيم، مما أدى إلى انخفاض هجمات تنظيم "داعش" داخل أفغانستان، ولكنها لم تسفر عن وقف زيادة مؤامراتها الإرهابية في الخارج، كما سيُناقش لاحقاً في هذا المقال.

- التصنيفات والعقوبات

منذ آذار/مارس 2023، أصدرت الحكومة الأمريكية أربعة تصنيفات لمعاقبة ما مجموعه 24 شخصاً على خلفية أنشطة مرتبطة بتنظيم "داعش". وقد استهدف التصنيف الأول، الصادر في 8 حزيران/يونيو 2023، شبكة الإدارة التابعة للتنظيم داخل الولايات، أي المديرية العامة للولايات. وشملت التصنيفات عبد الله الرفاعي، "أمير" مكتب بلاد الرافدين التابع للمديرية في العراق، وأبو بكر المينوكي، مسؤول في منطقة الساحل في مؤسسة الفرقان الإعلامية التابعة لـ"داعش."

وفي 27 تموز/يوليو، فرضت وزارة الخزانة عقوبات على عبد الولي محمد يوسف، المدير المالي لـ"تنظيم الدولة الإسلامية - الصومال"، الذي سهّل التحويلات المالية مع فروع أفريقية أخرى. وبعد أربعة أيام، فرضت وزارة الخزانة عقوبات على ثمانية عشر شخصاً من جزر المالديف شاركوا في مؤامرات هجومية محلية وأنشطة تجنيد وجمع أموال لتمويل الأنشطة الإجرامية. واستهدف التصنيف أيضاً أحد المجنِّدين المالديفيين لصالح "تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان" وأفراداً آخرين سهّلوا تدفق المقاتلين الأجانب إلى أفغانستان وباكستان وسوريا.

أما أحدث تصنيف، في 30 كانون الثاني/يناير 2024، فاستهدف ثلاثة ممولين لـ"داعش". قام اثنان منهم، هما الزوجان المصريان مؤمن الموجي محمود سليم وسارة جمال محمد السيد، بتسهيل التبرعات بالعملة المشفرة للتنظيم وتقديم المشورة الفنية لقادة التنظيم وأنصاره. وقام الممول الثالث، فاروق غوزيل المقيم في تركيا، بنقل التبرعات إلى عناصر "داعش" في سوريا.

وعلى الرغم من أن هذه العقوبات تشمل مجموعة واسعة من المواقع والكيانات، فهي ترتبط جميعها بشبكات التمويل والتجنيد التابعة لتنظيم "الدولة الإسلامية" داخل الولايات. ونبع تصنيف كانون الثاني/يناير أيضاً من جهود إنفاذ واسعة النطاق بذلتها وزارة الخزانة ضد تدفقات العملات المشفرة غير المشروعة. لكن بشكل عام، باتت روسيا والصين وإيران وغيرها من التحديات الجيوسياسية تتصدر أولويات

السياسة الأمريكية في السنوات الأخيرة، مما حد من التركيز على تصنيف شبكات "داعش"، على الرغم من توسيع التنظيم وجوده في مناطق مختلفة واستبداله المسؤولين الذين قتلوا في عمليات مكافحة الإرهاب.

- الاعتقالات

منذ آذار/مارس 2023، تتبعت خريطة أنشطة تنظيم "الدولة الإسلامية" 470 قضية قانونية ذات صلة في تسعة وأربعين دولة مختلفة. وتضمنت 103 قضية من بين هذه القضايا نوعاً من المؤامرة الهجومية المرتبطة بـ"داعش"، وتضمنت 88 قضية نشاطاً على وسائل التواصل الاجتماعي أو شكلاً آخراً من أشكال الدعاية، وتضمنت 55 قضية تحويلات مالية أو جمع تبرعات، وتعلقت 42 قضية بمقاتلين أجانب، وانطوت 38 قضية على أنشطة تجنيد. بالإضافة إلى ذلك، تورط مراهقون أو قاصرون في 30 قضية على الأقل، وقد يكون هذا العدد أعلى بكثير بما أن الكثير من الدول لا تنشر البيانات العمرية للمعتقلين.

وكانت المناطق التي سجلت أكبر عدد من القضايا هي تركيا (80)، والعراق (63، من بينها 8 في "إقليم كردستان")، و"الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" (54)، تليها الهند (29)، وألمانيا (26)، وروسيا (20)، وإسبانيا (12)، وأفغانستان (12)، وكندا (11)، والمغرب (11). وعلى الرغم من أن تركيا تميل إلى نشر معلومات متفرقة حول عملياتها ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، إلا أن البيانات تظهر أن 15 من قضاياها منذ آذار/مارس 2023 تتعلق بأنشطة مالية يستفيد منها تنظيم "الدولة الإسلامية"، في حين تتعلق 17 قضية بمواطنين أجانب. وفي العراق وسوريا، كانت غالبية القضايا تتعلق بأعضاء نشطين في خلايا تنظيم "الدولة الإسلامية" أو ميسّرين ماليين/لوجستيين يعملون نيابة عن التنظيم. وفي الهند، كان وجود الخلايا المحلية لتنظيم "الدولة الإسلامية" ملحوظاً بشكل خاص، حيث شملت 18 من أصل 29 قضية تم الإبلاغ عنها في البلاد. وفي روسيا، كانت 6 قضايا من أصل 20 قضية تم الإبلاغ عنها تتعلق بحوادث تطرف السجناء.

- التداعيات السياسية

إن تجميع البيانات في خريطة الأنشطة العالمية لتنظيم"الدولة الإسلامية" وتحليل المعلومات بما يتجاوز الإحصائيات الأولية مكّنا كاتبي هذا المقال من تحديد الاتجاهات العامة التي تستوجب اهتماماً أكبر لناحية السياسات. ويصح ذلك حتى في ظل البيئة الحالية القائمة على التنافس الشديد على موارد الحكومة الأمريكية ووقتها.

يجب اعتبار مؤامرات "تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان" أكبر تهديد عالمي يطرحه التنظيم اليوم. وفي العام الماضي، خطط الفرع الأفغاني لإحدى وعشرين مؤامرة أو هجوماً خارجياً في تسع دول، مقارنةً بثماني مؤامرات أو هجمات في العام السابق وثلاث فقط بين عام 2018 وآذار/مارس 2022. ويقوض هذا الاتجاه مزاعم طالبان المتكررة بأنها ستمنع التهديدات الإرهابية العابرة للحدود الوطنية انطلاقاً من أراضيها، وهو تعهد قطعته للمرة الأولى في اتفاقية إحلال السلام في أفغانستان لعام 2020، التي توسطت فيها قطر وواشنطن. فضلاً عن ذلك، أصبح النشطاء من طاجيكستان بمثابة حلقات وصل رئيسية في المحور الإرهابي لـ"تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان". ففي العام الماضي وحده، شارك هؤلاء في ستة من أصل 21 مؤامرة/هجوم مبلغ عنه للتنظيم. ومن منظور عالمي، اضطلع إنفاذ القانون بدور مهم نسبياً في منع تحول المؤامرات إلى هجمات حتى الآن. ولكن إذا استمرت الاتجاهات الحالية، سيتعين على الدول الإقليمية والغربية الاستعداد لاحتمال وقوع هجمات أكثر تطوراً وفتكاً.

ويتمثل اتجاه آخر مثير للقلق بزيادة سيطرة "داعش" على الأراضي بعد سنوات من الهدوء. فقد سُجلت هذه المكاسب في أجزاء من أفريقيا يبدو فيها التنظيم أقوى على الأرض في الوقت الحاضر، وتحديداً في أجزاء من مالي وموزمبيق والصومال. وفي ظل بروز هذه "الولايات" كقوى متشددة قديرة، إلى جانب واقع أن السيطرة على الأراضي ستمكنها من استخراج المزيد من الموارد، يجدر بوزارة الخزانة الأمريكية تصنيف المزيد من القادة والنشطاء من فروع التنظيم هذه. فذلك لن يساهم في الحد من الأنشطة الخطيرة فحسب، بل سيسلط الضوء أيضاً على هوية هذه الشخصيات الجديدة الغامضة.

وتاريخياً، لطالما حفزت السيطرة الإقليمية أيضاً التعبئة الجديدة للمقاتلين الأجانب، وتشير العلامات الحالية إلى هذا الاتجاه. على سبيل المثال:

•كانت ستة من القضايا القانونية المتعلقة بتنظيم "الدولة الإسلامية" في المغرب وإسبانيا خلال العام الماضي مرتبطة بشبكات تجنيد مقاتلين لصالح مالي

•أفادت بعض التقارير أن السويد أصبحت نقطة تجنيد للمقاتلين الأجانب المتجهين إلى الصومال

•ألقت السلطات الصومالية القبض على الكثير من المغاربة والسوريين التابعين لـ"داعش"

•ألقت السلطات الفلبينية القبض على مشتبه بهم بلجيكيين ومصريين وإندونيسيين تابعين لـ"داعش"

• ورد أن عدداً من المشتبه بهم الهنود حاولوا السفر إلى النقاط الساخنة لـ"تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان" في أفغانستان.

في المقابل، يتيح تعبئة المقاتلين الأجانب الجدد إمكانية إنشاء شبكات عمليات خارجية جديدة في المستقبل. فإذا انتشرت مراكز التخطيط هذه، يمكن أن تساعد تنظيم "داعش" على تنويع كيفية تنفيذ مؤامراته الإرهابية في الخارج بدلاً من إضفاء الطابع المركزي على هذه المهمة كما يفعل منذ فترة طويلة (في العراق وسوريا خلال سنوات "الخلافة" الإقليمية، وفي أفغانستان في ظل "تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان" اليوم).

أخيراً، يجب على واضعي السياسات أن يتذكروا أن أي تغييرات محتملة في الوجود العسكري الأمريكي في سوريا أو العراق قد تخلّف تداعيات كبيرة على جهود مكافحة الإرهاب العالمية والأمن الإقليمي. على سبيل المثال، يناقش المسؤولون حالياً ما إذا كان يجب تحويل العلاقة الأمنية الأمريكية مع العراق من علاقة قائمة على "التحالف الدولي لهزيمة «داعش»" إلى علاقة ثنائية حقيقية، ويرجع ذلك جزئياً إلى إمكانية التحكم بالتهديد الذي تمثله "داعش" داخل العراق. لكن هذه الخطوة سيكون لها عواقب على مهمة مكافحة التنظيم في سوريا المجاورة، حيث يرجَح أن تفقد القوات الأمريكية غطاءها القانوني الذي يخولها تنفيذ العمليات أو المحافظة على وجودها العسكري.

وقد يثير انسحاب الولايات المتحدة من سوريا بدوره سلسلة من المشاكل الأمنية الأخرى. من ناحية، سيمنح ذلك "داعش" منصة للعودة إلى السلطة المحلية، ليس بالضرورة إلى المستوى ذاته الذي كان عليه بين عامَي 2013-2017، ولكن إلى مستوى يسمح له بلا شك تجديد قواته، والاستيلاء على أجزاء من الأراضي في سوريا (متجاوزاً نشاطه الحالي في "حوكمة الظل")، وإعادة بناء عملياته في العراق، وبالتالي تقويض

النجاحات التي تحققت في مكافحة الإرهاب خلال السنوات الخمس الماضية. وقد تتعزز جزئياً إعادة بروز التنظيم بفضل العدد الكبير لمعتقليه في شمال شرق سوريا، الذين لم تتم إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية بالسرعة الكافية لنزع فتيل خطر الهروب الجماعي وعمليات الفرار. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يدفع غياب القوات الأمريكية تركيا إلى تسريع حملتها ضد الشريك المحلي الرئيسي لواشنطن على الأرض، أي "قوات سوريا الديمقراطية" التي يقودها الأكراد، والتي ستضطر إلى تحويل المزيد من مواردها بعيداً عن مهمة مكافحة "داعش". وسيكون لدى إيران ونظام الأسد أيضاً مساحة أكبر للسيطرة على الأراضي في شرق سوريا. على ضوء هذه السيناريوهات، من غير المستغرب إذاً ألا يبلغ تنظيم "داعش" على ما يبدو عن الأعداد الفعلية لهجماته في سوريا من أجل تهدئة القوات الأمريكية وقوات التحالف ودفعها إلى المغادرة.

ومهما حدث في العام المقبل، يمكن لخريطة أنشطة تنظيم "الدولة الإسلامية" التي وضعها معهد واشنطن أن تساعد واضعي السياسات والباحثين على البقاء على اطلاع على آخر التطورات فور حدوثها، سواء كان يحركها التنظيم بذاته أو الدول التي تحاربه.

المصدر: معهد واشنطن

إيران طلبت سرا من وكلائها عدم استفزاز أمريكا

واشنطن بوست

سوسانا جورج ، دان لاموث

(اللغة الانجليزية) 18 شباط 2024

نص المقال: قالت مصادر لبنانية وعراقية مطلعة إن إيران لا ترغب في اندلاع حرب إقليمية واسعة؛ ولذلك طلبت "سرا" من الجماعات المسلحة الموالية لها عدم استفزاز الولايات المتحدة ووقف استهداف قواتها.

"عندما شنت القوات الأمريكية ضربات في 2 فبراير/ شباط الجاري ضد الجماعات المدعومة من إيران في اليمن وسوريا والعراق، حذرت طهران علنا من أن جيشها مستعد للرد على أي تهديد. ولكن في السر، يحث كبار القادة الإيرانيين على توخي الحذر."

و"للتأكيد على التوجيه الجديد (وقف التصعيد ضد القوات الأمريكية)، أرسلت إيران قادة عسكريين ودبلوماسيين في جميع أنحاء المنطقة للقاء المسؤولين المحليين وأعضاء الميليشيات".

أن "مسؤولين إيرانيين التقوا بأعضاء من "حزب الله" بلبنان في وقت سابق من الشهر الجاري، وكانت رسالة طهران للجماعة: لا نريد إعطاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أي ذريعة لشن حرب أوسع على لبنان أو في أي مكان آخر."

وقال المسؤولون الإيرانيون لقادة "حزب الله" إن "محور المقاومة ينتصر". لكنهم حذروا من أن هذه المكاسب قد تضيع إذا فتحت إسرائيل جبهة أخرى في لبنان.

وكشف عضو بـ"حزب الله" عن ملخص الرسالة الإيرانية للجماعة وهي أن "نتنياهو محصور في الزاوية الآن. دعونا لا نعطيه مخرجا لشن شن حرب أوسع نطاقا، لأن ذلك سيجعله منتصرا."

وتضامنا مع غزة، التي تتعرض منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي لحرب إسرائيلية مدمرة بدعم أمريكي، شنت جماعات موالية لإيران في دول عربية هجمات ضد أهداف إسرائيلية و/أو أمريكية، ما ردت عليه تل أبيب وواشنطن بهجمات خلّفت قتلى، بينهم قادة في هذه الجماعات.

- الانسحاب الأمريكي

و"في العراق، كانت الرسالة مختلفة، إذ قال المسؤولون الإيرانيون إن تجدد الصراع في البلاد يهدد بإضعاف الزخم وراء محادثات الانسحاب العسكري الأمريكي من البلاد".

وقال مسؤول عراقي له علاقات وثيقة مع القوات المدعومة من إيران إن "إيران تبذل قصارى جهدها لمنع توسع الحرب ووصول التصعيد إلى نقطة اللاعودة."

وأنه "بعد أيام من إعلان "كتائب حزب الله" مسؤوليتها عن هجوم أودى بحياة 3 جنود أمريكي (في الأردن)، وصل قائد عسكري إيراني إلى بغداد في يناير/ كانون الثاني الماضي، للقاء قادة الجماعة، وضغط عليها فأصدرت بيانا بتعليق هجماتها على الأهداف الأمريكية."

وبحسب المصدر العراقي فإن "زعماء الجماعة لم يكونوا راضين عن التعليق، لكنهم استجابوا لطلب الدولة (إيران) التي قامت بتدريب وتسليح قواتهم".

- هدوء غير عادي

واعتبر مسؤولون أمريكيون أن "الرسالة (الإيرانية بوقف التصعيد) ربما يكون لها بعض التأثير". ولم تهاجم الجماعات المدعومة من إيران في العراق وسوريا القوات الأمريكية منذ أكثر من 13 يوما، وهو "هدوء غير عادي منذ بدء الحرب في غزة".

وقال مسؤول أمريكي: "ربما أدركت إيران أنها لا تخدم مصالحها من خلال السماح لوكلائها بقدرة غير مقيدة على مهاجمة القوات الأمريكية وقوات التحالف (الدولي لمحاربة "تنظيم الدولة" في الجارتين العراق وسوريا)."

أن "إدارة الرئيس الأمريكي جو بادين اتخذت نهجا حذرا مماثلا مع طهران، فقد استهدفت القوات الأمريكية وكلاء إيران في العراق وسوريا، لكنها لم تضرب الداخل الإيراني."

وأنه "على الرغم من أن إيران تمولها وتدربها، إلا أن المجموعات الموالية لها تعمل بشكل مستقل وخارج جهاز الأمن الرسمي في طهران، وهو ترتيب سمح بتعزيز أهداف السياسة الإيرانية مع عزل طهران عن المسؤولية المباشرة والانتقام المحتمل."

و "قد أججت الحرب الوحشية، التي شنتها إسرائيل في غزة، الصراع بين الولايات المتحدة والقوات التابعة لإيران على جبهات متعددة، ومع عدم وجود وقف لإطلاق النار في الأفق، فإن إيران يمكن أن تواجه الاختبار الأكثر أهمية حتى الآن لقدرتها على ممارسة نفوذها على الميليشيات المتحالفة معها".

(ترجمة الخليج الجديد)

المصدر: واشنطن بوست

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces